المقاتلون السنة الأجانب يعودون إلى العراق

هارون ي. زيلين

تم إيلاء الكثير من الاهتمام وبحقّ للموجة العاتية من المقاتلين السُنّة الذين دخلوا سوريا من عدة بلدان لمحاربة نظام الأسد في العامين والنصف الماضيين. ولكن تم التغاضي عن تداعيات هذه الحرب على دولة العراق المجاورة واستدادها إلى أراضيها، وعلى وجه الخصوص، عاد المقاتلون الأجانب بأعداد متزايدة إلى العراق تحت راية «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش»)، مصممين على محاربة حكومة نوري المالكي وحركة "الصحوة" السنّية التي آزرت الولايات المتحدة خلال العقد المنصرم في التصدي لـ «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» (المعروف شعبياً باسم «تنظيم القاعدة في العراق»، أحد الأسماء السابقة لـ «داعش»). وكان من شان هذا المنحى – بموازاة محاربة عراقيين إلى جانب تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في سوريا واستحواذ التنظيم بشكل متواصل على مناطق غرب العراق وشرق سوريا – أن بدد الحدود بشكل فعال بين الدولتين. وتعمل اليوم عناصر «داعش» في كلا البلدين ولا تعتبر عبور الحدود مختلفاً عن الذهاب من إحدى ولايات "دولتهم الإسلامية" إلى أخرى.

ويمكن اعتبار استحواذ «الدولة الإسلامية في العراق والشام» على الموصل في الأسبوع الثاني من حزيران/يونيو بمثابة قمة الموجة الثانية من المقاتلين الأجانب القادمين إلى العراق. أما الموجة الأولى المماثلة من الجهاديين فشهدتها البلاد في ذروة الحرب العراقية التي اندلعت في العقد المنصرم حين تدفق ما يقدر بنحو 5.000 – 4.000 مقاتل أجنبي (معظمهم سعوديون وليبيون وسوريون) على مدى خمسة أعوام إلى البلاد وتم قمعهم من قبل حركة "الصحوة" المحلية و"الطفرة" الأمريكية في عدد القوات.

وبعد رد الفعل العنيف ضد «تنظيم القاعدة في العراق» قبل عدة سنوات، قرر التنظيم "عرقنة" نفسه لاعتقاده أن المواطنين يعتبرونه كيانا أجنبيا لأن العديد من قادته وأعضائه انحدروا من بلدان أخرى. وفي إطار هذا القرار، غيّر التنظيم اسمه ليصبح «مجلس شورى المجاهدين» ولاحقا «الدولة الإسلامية في العراق». وهذه التسمية تغيرت بدورها في نيسان/أبريل 2013 لتصبح «الدولة الإسلامية في العراق والشام» من أجل شمل المناطق الجديدة التي تطالها عمليات التنظيم (حيث أن بلاد الشام تشمل سوريا).

وقد كان لتأسيس «داعش» وانخراطها الرسمي في الساحة السورية أصداءً مدوية في العراق، ومن ضمنها ارتفاع عدد القتلى بسبب العنف المتواصل. ووفقا لما ورد على موقع "ضحايا حرب العراق" الذي يحصد عدد الضحايا المدنيين منذ بداية حرب 2003، سقط نحو 389 قتيل شهريا خلال فترة ما بعد الصحوة/الطفرة (تشرين الأول/أكتوبر 2008 – نيسان/أبريل 2013). لكن في الفترة بين آيار/مايو 2013 و آيار/مايو 2014، شهد معدل الوفيات ارتفاعا ساحقا وصل إلى 1029 ضحية شهريا، ويتوقع أن العدد المرتقب لشهر حزيران/يونيو سيتخطى هذا المعدل. كذلك يتطابق هذا المنحى التصاعدي مع البيانات التي أصدرتها الأمم المتحدة ووكالة "فرانس برس"، مع تفاوت الأرقام في ما بينهما بسبب اختلاف الدولتان في منهجيتهما المتبعة.

وفي الواقع أن الانتقال إلى سوريا لم يمنح «الدولة الإسلامية في العراق والشام» ملاذا آمنا فحسب بل أتاح لها كذلك سهولة أكبر في تجنيد المقاتلين لقضيتها وفتح خطوط جديدة للاتصال لنقل الأموال والأسلحة بين ساحات القتال السورية والعراقية. وعلى الرغم من الجهود السابقة التي بذلها التنظيم لتغيير اسمه و"عرقنة" نفسه، تبقى الحقيقة أن المقاتلين الأجانب يتمتعون بمهارات قتالية أعلى وبالتالي يعتبرون مصدراً بارزاً لتعزيز القوة والفعالية في ساحة المعركة وكذلك في تدريب المجندين الجدد. وقد ساهم اللجوء إلى هذه المصادر الخارجية للمقدرات والتمويل والأسلحة في إعادة إطلاق شرارة «داعش» في العراق على مستوىً أعلى بكثير. وعلاوة على ذلك، عندما انفصلت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» عن «جبهة النصرة» – الفرع السوري الرسمي لـ تنظيم «القاعدة» – في نيسان/أبريل 2013، انضم العديد من المقاتلين الأجانب في «جبهة النصرة» إلى تنظيم «داعش»؛ كما أن الشبكات التي زودت «جبهة النصرة» بالجهاديين بدأت بإرسالهم إلى تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام».

وبالإضافة إلى كسب مجندين جدد وموارد جديدة في سوريا، نفذت «داعش» أيضا عمليات اقتحام جريئة في سجن أبو غريب وغيرها من المنشآت العقابية حيث تم تحرير العديد من المقاتلين الذين ألقي القبض عليهم خلال الصحوة/الطفرة مع العلم بأن معظمهم من الأجانب. ومع أن التنظيم يبالغ في عدد السجناء المفرج عنهم، تشير التقديرات المعقولة إلى أن ما يزيد عن 500 مقاتل تمكن من العودة إلى ساحة القتال وتقديم خبرته إلى تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام». بيد أن معاودة ظهور المقاتلين المتمرسين الذي شاركوا مع التنظيم في ذروة الجهاد العراقي خلال العقد الماضي، ساعدت «داعش» على الارتقاء إلى مستوى عسكري جديد. وبالنظر إلى مختلف المناحي التي عززت قوة التنظيم على مدى العام المنصرم، يوضح ذلك أيضا عودة ظهور المقاتلين الأجانب في العراق.

الوحدة الجديدة

على غرار البلاغات الرسمية عن الشهداء التي اعتاد «تنظيم القاعدة في العراق» نشرها في السابق، شرعت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» بإتباع مثل هذا النهج في وقت مبكر من هذا العام، معربة بذلك عن ارتياحها لنشر مثل هذه المعلومات. ومنذ أوائل آذار/مارس، نشر التنظيم 201 بلاغاً عن شهدائه من المقاتلين الأجانب في العراق على حساباته الرسمية الخاصة – على مستوى المحافظة – على موقع "تويتر" (وقد نشرت معظم البلاغات أيضا على المنتديات الجهادية على الانترنت). وعلى الرغم من أن بعض هذه البلاغات كانت للأفراد الذين لقوا حتفهم منذ فترة تعود إلى أيلول/سبتمبر 2012، إلا أن الغالبية العظمى كانت للوفيات التي حدثت بعد نيسان/أبريل 2013.

وبما أن مصدر هذه المعلومات هو تنظيم «داعش» نفسه، وحيث أن التنظيم يواصل نشر بلاغات قديمة، فمن المحتمل أن يكون العدد الفعلي للمقاتلين الذي لقوا حتفهم في العراق أعلى من العدد المعلن. وعلاوة على ذلك، أن بعض هذه البلاغات لا يذكر اسم بلد القتيل بل يستخدم عوضا عنه عبارات مثل "الشامي" (التي قد يقصد بها أي شخص في بلاد الشام) و"المهاجر" (التي تدل على الهجرة فحسب). وعلى أي حال، يتوقع أن تتخطى حصيلة القتلى الجهاديين هذا العام معدلها المسجل في العام الماضي – وإذا استمر الوضع بهذه الوتيرة، سوف يبلغ عدد المقاتلين الأجانب الذين قد يلقون حتفهم في العراق نحو 233 قتيلا بحلول نهاية عام 2014، أي أكثر بمرتين ونصف من عام 2013. ومن المرجح أن تتسارع الوتيرة مع تصاعد حدة القتال.

وعلى غرار [ما كانت عليه نسب عدد المقاتلين خلال] العقد الماضي، يحظى السعوديون بتمثيل جيد في بلاغات الاستشهاد التي ينشرها تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (38 قتيلا)، وكذلك الليبيون (عشرة قتلى). ومن المرجح أن تكون الكثير من الحالات الثماني عشر "غير المعروفة" هي لقتلى سوريين. إن التغيير الأكبر هو الازدياد الهائل في عدد القتلى من الوحدات التونسية (57) والمغربية (27). وعلى الرغم من أن غالبية المقاتلين يأتون من العالم العربي، تتضمن البلاغات أيضا أفراد من البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والقرن الأفريقي وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. ومن بين الغربيين الثمانية المذكورين في البلاغات، هناك ثلاثة مقاتلين من الدنمارك، وثلاثة من فرنسا، وواحد من كل من كندا والنرويج.

وتصنف «الدولة الإسلامية في العراق والشام» "شهداءها" وفقا لـ "الولايات"، وتستخدم إلى حد كبير نفس أسماء "المحافظات" المستخدمة من قبل الحكومة العراقية، على الرغم من أنها تطلق على محافظة بابل "ولاية الجنوب". وبناءً على هذه البلاغات، فإن عدد الذين لقوا حتفهم – من بين غالبية المقاتلين الأجانب في العراق – في معقل تنظيم «داعش» في الأنبار قد تراجع إلى (56 قتيلا)، وفي أجزاء من شمال محافظة بغداد (51)، وفي محافظة ديالى (41). إن الاستيلاء الأخير على الموصل يمكن أن يزيد من عدد القتلى في محافظة نينوى، حيث لقي 29 مقاتلا حتفهم بالفعل في المدينة حتى كتابة هذه السطور.

التداعيات

إن عودة المقاتلين الأجانب إلى العراق وسيطرة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» الحالية على مناطق متاخمة إلى حدّ ما، هما عاملان سمحا للتنظيم بنشر مقاتليه في مختلف مناطق "دولته الإسلامية" بغض النظر عن الحدود بين العراق وسوريا. فالعديد من المقاتلين حاربوا في سوريا ولقوا حتفهم في العراق، والعكس بالعكس. وفي حين يميل المراقبون إلى التركيز على "قضية المقاتلين الأجانب في سوريا"، تمتد المشكلة في الواقع على نطاق بلدين – فقد بات العراق الآن جزءا أساسيا من نفس المأزق الذي يحاول زعماء الغرب معالجته في سوريا منذ فترة. إنّ الانتصارات المتواصلة التي يحرزها مقاتلو «داعش» في ساحة المعركة والاعتقاد بأن "إرادة الله" إلى جانبهم ضد الأعداء الذين يتفوقون عليهم عدداً، ما هي إلا حوافز تزيد من هيبة الانضمام إلى التنظيم ودعم أهدافه بنظر الجهاديين المنبثقين في جميع أنحاء العالم.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

تداعيات خطف الإسرائيليين

عبد الستار قاسم

كسرت أخبار خطف مستوطنين أو جنود إسرائيليين صمتا مذهلا في الضفة الغربية التي عانت من ركود المقاومة الفلسطينية على مدى سنوات. اعتاد الناس في الضفة الغربية الذهل والكسل، وأخذوا ينكبون بالأمور الاستهلاكية بدل الانشغال بالقضايا الوطنية.

ظن الناس أن الضفة قد مات فيها نفس المقاومة، وأنها أصبحت مجرد مرتع وملعب للجيش الإسرائيلي والمستوطنين. جاءت عملية خطف الجنود ضربة قوية هزت النفوس وأيقظت المشاعر والأحاسيس الوطنية، وبثت في الناس آمالا جديدة تمزج حب الوطن بمتطلبات التضحية والفداء.

كانت عملية الخطف حيوية في ما يتعلق بإيقاظ الضمير الوطني لدى العديد من الناس، والشعب ما زال بحاجة إلى هزات أخرى لكي ينفض عن نفسه الغبار المتراكم عبر السنين.

حقائق عن الاختطاف

حتى لا نقع بسوء التحليل، من الضروري إبراز الأمور التالية كحقائق، لا يمكن للتحليل أن يكون دقيقا دون أخذها بعين الاعتبار:

1 – عملية الاختطاف حقيقية، وهي ليست مجرد مسرحية إسرائيلية لتحقيق أهداف باطنية، لقد أعلنت إسرائيل أن اختفاء الجنود أو المستوطنين عبارة عن اختطاف، وهي لم تعلن ذلك إلا بعدما فحصت معاييرها المختلفة التي يتحدد وفقها تصنيف الاختطاف. إسرائيل ليست متسرعة في العادة في إعلاناتها، وهي تستند إلى خبرائها قبل أن تنطلق ألسنة السياسيين بالتصريحات.

2 – لا نعلم حتى الآن شيئا عن الجهة الخاطفة، نتنياهو أعلن أن الخاطف هو تنظيم حماس لكنه لم يقدم أدلة وإنما قدم قرائن، والقرائن لا تكفي للإثبات. حماس لم تعلن شيئا، وكذلك لم يفعل أحد على الساحة الفلسطينية، إنما من الممكن أن تتكهن أن حماس هي التي قامت بالخطف بسبب إمكاناتها الكبيرة، وانتشار عناصرها في أنحاء الضفة الغربية.

وقد سبق لحماس أن أعلنت أن اختطاف إسرائيليين يشكل إستراتيجية جديدة لها وذلك بهدف تحرير الأسرى الفلسطينيين من السجون الصهيونية، الآن هو موسم إضراب الأسرى الإداريين الفلسطينيين، وخطف إسرائيليين يبعث الأمل لدى الفلسطينيين عموما ولدى المضربين خصوصا.

وواضح أن إسرائيل لن تستجيب لمطالب الإفراج عن الأسرى، وهي لن تفعل ذلك إلا إذا أرغمت على ذلك. التبادل هو إرغام لإسرائيل، ولا يوجد لديها بديل عن التبادل عندما يقع أبناؤها في الأسر.

3 – إسرائيل تتخبط في أقوالها وأفعالها، وهذا انتصار للخاطفين لأنهم منعوا عن إسرائيل طرف خيط من المعلومات يمكن أن تبنى عليه، قادة إسرائيل يصرحون بدون رصيد معرفي. نتنياهو يعلن أن الخاطف هو حماس دون أن يملك معلومة، أما ليبرمان فيقول إن إسرائيل لن تبادل الأسرى. هذا قول فيه سذاجة وجهل، وكان ليبرمان لم يقرأ تاريخ عمليات تبادل الأسرى بين إسرائيل والفلسطينيين.

4 – الخاطفون محترفون أمنيا من حيث إنهم لم يتركوا خلفهم ما يدل عليهم، ولم يتفوهوا بتصريحات تساعد إسرائيل على تتبعهم، اتبع الخاطفون معايير أمنية دقيقة لم تشهد الساحة الفلسطينية مثيلها عبر سنوات المقاومة ضد الاحتلال.

الحرص الأمني

إذا كان الخاطفون فلسطينيين فإن العملية تشير إلى تطور في المفاهيم الأمنية الفلسطينية، وإستراتيجية أمنية جديدة تعتمد الكتمان المطبق، حصل عبر الزمن أن استهترت المقاومة الفلسطينية بالسرية وأهميتها في مواجهة الاحتلال، وبقيت عرضة للاختراقات الأمنية الإسرائيلية والعربية، ووصل الحد إلى أن يشي المقاوم الفلسطيني بنفسه خاصة في بوح أسراره للآخرين بدافع المفاخرة وإثبات البطولة.

لقد دفع الشعب الفلسطيني ثمنا باهظا نتيجة التسيب الأمني، واستطاعت إسرائيل أن تصل بسهولة إلى المقاومين بسبب اختراقها الصفوف، ووقوفها عند أدق تفاصيل نشاطات المقاومين.

بدأت حماس والجهاد الإسلامي منذ سنوات خطة أمنية جديدة من شأنها تنظيف صفوف المقاومة من العملاء والجواسيس، وقد حققت الحركتان نجاحا واضحا في هذا المجال كان ظاهرا إبان الحربين اللتين شنتهما إسرائيل على قطاع غزة، لكن الحركتين لم تتمكنا من تنظيف صفوف الجماهير حتى الآن من هؤلاء العملاء، خاصة أن حماس تتعرض للكثير من الانتقاد عندما تعتقل جاسوسا على اعتبار أنها تعتقل فلسطينيين مدنيين.

تحاول حماس أن تبرر تصرفها لكن المناكفات الداخلية الفلسطينية شكلت حماية للعملاء والجواسيس وأعطتهم ضمانات السلامة وشجعتهم على العمل مع إسرائيل.

تدل عملية الاختطاف –إن كان الذين قاموا بها فلسطينيين– على أن الحس الأمني لدى حماس قد تطور بصورة كبيرة، فقد سبق لها أن اختطفت جنودا لكنها فشلت بسبب الاستهتار الأمني.

وهنا أذكر بعملية اختطاف الجندي فاكسمان، إذ خسرت حماس العملية بسبب اتصال هاتفي، هذه المرة لم يستخدم الخاطفون الجهاز الخلوي، ولم يستعملوا أي وسيلة إلكترونية، أو أي وسيلة اتصال من أي نوع آخر.

أصبح المقاومون يعلمون تماما أن الإشارة الإلكترونية لن تعود ملكهم بمجرد خروجها من الجهاز، وأن كل وسائل الاتصال الفلسطينية مخترقة تماما من قبل الإسرائيليين سواء كانت أرضية أو إلكترونية.

ومن المهم الملاحظة أيضا أنه من الممكن أن يكون الخاطفون قد تخلصوا من أجهزتهم الاتصالية الخاصة مخافة أن تكون إسرائيل قادرة على تحديد موقع الأجهزة فتهتدي إلى مكان الخاطفين والمخطوفين.

■ عملية الاختطاف حقيقية وهي ليست مجرد مسرحية إسرائيلية لتحقيق أهداف باطنية فإسرائيل لم تعلن عن العملية إلا بعد أن فحصت معاييرها المختلفة

■ خسرت «حماس» سابقا عملية اختطاف الجندي فاكسمان بسبب اتصال هاتفي .. هذه المرة لم يستخدم الخاطفون الجهاز الخلوي ولم يستعملوا أي وسيلة إلكترونية

■ أصيبت المخابرات الإسرائيلية بضربة قاسية أثبتت أنها ليست أخطبوطاً ومن الممكن الالتفاف على كل إجراءاتها وأساليبها إذا توافر العقل الفلسطيني العلمي المدبر

الاحتفاظ بالمختطفين

الاحتفاظ بالمختطفين ليس عملية سهلة، بل معقدة كتعقيد عملية الخطف، هناك حاجة إلى مكان ملائم صالح للحياة البشرية ويتمتع ببيئة تحفظ السرية.

من المفروض أن يكون المكان سريا وبعيدا عن أعين الناس وعن أعين أجهزة التنصت والاستماع الإسرائيلية، المفروض أن يكون المكان صحيا حتى لا تتضرر صحة المختطفين والخاطفين، ومن أجل المحافظة على حياتهم، وأيضا يجب أن يكون المكان مزودا بوسائل الصرف الصحي والمياه والحمامات والتكييف الهوائي والتلفاز.. إلخ. والمهم ألا تكون مداخل المكان مكشوفة للعيان، وأن تكون مموهة بطريقة تصنع الالتباس لدى الناظرين.

سبق أن اكتشفت السلطة الفلسطينية مخبأ لحماس في قرية عوريف جنوب مدينة نابلس، كان المخبأ مذهلا من ناحية التصميم والتجهيز إلى درجة أن الحمام كان يتحرك كهربائيا، ودون أن يظن الناظر أن الحمام متحرك، وكان واضحا أن المكان معد لاختطاف إسرائيليين، لكن السلطة الفلسطينية قامت بواجبها تجاه أمن إسرائيل وتخلصت من المكان، وأيضا تردد أن السلطة الفلسطينية اكتشفت مكانا آخر شبيها في منطقة الجورة بالخليل.

هذا يدل على أن حماس كانت تعد وتستعد لتنفيذ إستراتيجيتها في اختطاف جنود إسرائيليين، وإذا كانت حماس هي التي اختطفت المستوطنين فلا بد أنها قد أعدت المكان مسبقا، وطبعا عملية من هذا القبيل تحتاج إلى وقت طويل من التخطيط والإعداد وإلا يكون الفشل نصيبها.

وقد مرت عدة أيام منذ الاختطاف لساعة إعداد هذا المقال ولا يوجد مؤشر على أن إسرائيل قد اهتدت إلى طرف خيط تبنى عليه، مما يشير إلى أن العملية محكمة، وأن الخاطفين قد تدبروا أمرهم جيدا في إخفاء المأسورين، ولو لم يكونوا قد تدبروا أمرهم لقتلوا المأسورين وتخلصوا من عبء الاحتفاظ بهم.

وكالعادة، ستقوم إسرائيل بإجراءات قاسية وهمجية ضد الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت الحملة في الضفة الغربية بمداهمة منازل مدينة الخليل وبعض البلدات المجاورة لها مثل دورا وبني نعيم وبطا، وسيزداد التضييق مع الأيام، وسيشمل التدمير والتخريب في البيوت، كما قامت أيضا باعتقال ثمانين عنصرا من حماس خاصة أعضاء المجلس التشريعي المنتهية مدة انتدابه.

ومن المحتمل أن تعيد إسرائيل تشغيل الحواجز على الطرق الرئيسية بين المدن وذلك للحد من حركة السكان ولتعقيد حياتهم اليومية، فهي عادة تلجأ إلى العقوبات الجماعية لتحدث شقا وهوة واسعة بين الجمهور الفلسطيني والمقاومة.

تحاول إسرائيل مع السلطة الفلسطينية دائما أن تنقلا رسالة للناس مفادها أن المقاومة هي سبب معاناتهم، ولولا المقاومة لما قامت إسرائيل بأعمالها القمعية، أي أنهما تعملان على تحميل المقاومة المسؤولية وليس الاحتلال.

هناك من بين الفلسطينيين من يشتري هذا المنطق "الإغلوطي" والذي يحمّل صاحب الوطن الأثام لصالح مغتصب الوطن، وقد دأبت السلطة الفلسطينية على الحرص على مقولة إن أمن الشعب الفلسطيني من أمن إسرائيل، وإذا أراد الفلسطينيون أن يعيشوا بهدوء فعليهم احترام الأمن الإسرائيلي، وهذا ما تعنيه الأجهزة الأمنية عندما تقول إنها تدافع عن الأمن الفلسطيني.

أما بالنسبة لقطاع غزة فمن المحتمل أن تقوم إسرائيل بتوسيع دائرة استهدافها مواقع في القطاع، سيتم قصف العديد من المواقع العسكرية التابعة للمقاومة الفلسطينية ومواقع ومؤسسات مدنية أيضا، ومن المحتمل أن تتوسع الدائرة لتشمل اغتيالات لقيادات سياسية من حماس والجهاد.

ومن ناحية أخرى، من المحتمل أن تكثف مصر حصارها لقطاع غزة بالمزيد لتختنق غزة وحماس معا، الجيش المصري يطبق على القطاع الآن، والمزيد من الضغط يؤلب القلوب ضد حماس، لكن حماس قد تجد فرصة لإعادة الحياة إلى تحالفها السابق مع قوى المقاومة في المنطقة، لقد تضررت حماس بسبب بعض مواقفها حيال بعض الأزمات في المنطقة، ومن الممكن أن تعود علاقاتها مع إيران وحزب الله إلى سابق عهدها.

وفي المحصلة فإن الشعب الفلسطيني شعر بالقوة عقب الإعلان عن عملية الاختطاف حتى لو لم يكن متيقنا من الجهة الخاطفة، وقد تعرض للكثير من الأذى والحصار حتى لم يعد قادرا على التجوال في الطرقات العامة بالضفة الغربية، وأصبحت الطرقات مسرحا للمستوطنين.

لقد تمادى الإسرائيليون في عدوانهم على الناس والأقصى دون أن يكون الفلسطينيون قادرين على الرد أو الانتقام، هذه العملية بعثت نوعا من الروح لدى الفلسطينيين، وستبعث الروح جليا إذا تأكد للناس أن الخاطفين فلسطينيون، سيدفع الفلسطينيون ثمنا بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المترتبة، لكنهم على استعداد للتحمل من أجل كرامتهم وعزتهم.

بالنسبة لإسرائيل، العملية عبارة عن إهانة كبيرة لأجهزة الأمن الإسرائيلية وللجيش الإسرائيلي، لقد أصيبت المخابرات الإسرائيلية بضربة قاسية أثبتت أنها ليست أخطبوطا ومن الممكن الالتفاف على كل إجراءاتها وأساليبها إذا توافر العقل الفلسطيني العلمي المدبر.

لقد أصيبت هيبة الجيش الإسرائيلي، وستلقى إسرائيل هزيمة كبيرة فيما إذا فشلت في العثور على الأسرى واضطرت في النهاية إلى القبول بتبادل الأسرى.

عن «الجزيرة نت»